أثر الإنفاق الحكومي على جودة النمو في مصر في الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٢٣

The impact of government spending on the quality of growth in Egypt from 1990 to 2023

أ.م.د/ مصطفى حسني السيد
استاذ الإقتصاد والمالية العامة المساعد
المعهد العالي للإدارة وتكنولوجيا المعلومات بكفر الشيخ

د/ شيماء عمر الشهاوي
مدرس بقسم الاقتصاد
كلية السياسة والاقتصاد
جامعة السويس

المستخلص:

يهدف البحث إلى دراسة أثر الإنفاق الحكومي (بشقية الإستثماري والإستهلاكي) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، على مؤشر جودة النمو quality of growth index المقترح من قبل خبراء صندوق النقد الدولي، وذلك بعد تنقيح بعض مكونات المؤشر لتتلائم مع البيانات المتوفرة بالإقتصاد المصري. حيث يستخدم البحث بيانات سنوية للإقتصاد المصري تمتد في الفترة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠٢٣ يتم تحليلها بإستخدام الية تصحيح الخطأ error correction mechanism. وقد أوضحت النتائج أن الإنفاق الحكومي الإستثماري اثراً إيجابياً في الإرتقاء بمؤشر جودة النمو، فزيادة الإنفاق الحكومي الإستثماري بنسبة ١% من الناتج المحلي الإجمالي ، تؤدي الى زيادة المؤشر ب ٠.٣٠٣ درجة، في حين ان الإنفاق الإستهلاكي غير معنوي التأثير، كما ان توجهات السياسة المالية منذ العام ٢٠١٤ وحتى ٢٠٢٣ كان لها اثر سلبي على المؤشر. ومن ثم توصي الدراسة بإعادة النظر في توجهات السياسة المالية لتكون اكثر فعالية في الإرتقاء بجودة النمو.

الكلمات المفتاحية : الإنفاق الحكومي، مؤشر جودة النمو، نموذج تصحيح الخطأ.

Abstract:

The research aims to study the government spending (both investment and consumption) as a percentage of GDP, to the quality growth index proposed by the International Monetary Fund, after refining some elements of the factors that are consistent with the Egyptian economy. The research uses annual data for the Egyptian economy from 1990 to 2023, which are analyzed using the error correction mechanism. The results showed that government investment spending is positively effective in raising the quality growth index that is, as government investment spending increased by 1% of GDP, leads to an increase in the index by 0.303 degrees, while government consumption spending has an insignificant effect. The study also concludes that Fiscal policy trends from 2014 to 2023 had a negative impact on the index. Hence, the study recommends reconsidering fiscal policy trends to be more effective in improving the quality of growth.

Keywords: Government spending, Quality of growth index, Error correction model.

١. المقدمة:

إن معدلات النمو المنفردة لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق الآثار الاجتماعية المرغوبة والمستهدفة. وبالتالي من المهم بمكان معرفة ما إذا كان النمو شاملاً ام لا، حيث يعرف Ianchovichina and Gable (2012) النمو الشامل بأنه النمو السريع، واسع النطاق والذي يضم تحت مظلته كافة القطاعات، ويتسم بالاستمرارية

والاستدامة ، ويشمل جزءاً كبيراً من القوى العاملة في الدولة. وفقاً لهذا التعريف، يجب أن يكون مسار النمو شاملاً وقوياً ومحتويا للفقراء من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة، كما ينبغي أيضا بالضرورة أن يركز على رفع مستويات التوظف الفعلية والمنتجة – حيث تستثنى الوظائف التي تستتر البطالة المقنعة وراءها -. تشير أيضا بعض الدراسات إلى أنه قد لا يكون هناك مقايضة بين المساواة والكفاءة كما اقترح Okun (1975) و "أنه من الخطأ الفصل بين تحليلات النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والثروة " . وهي الفكرة التي أكدت عليها أيضا دراسة Anand *et al.* (2013) في أن النمو الشامل هو الذي يجمع بين كلاً من السرعة والمعدل المرتفع في النمو الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل ، وذلك على اعتبار أنه لكي يكون النمو شاملا فلا بد وأن يكون مستداماً وفعالاً في التقليل من حدة الفقر.

ومن ثم فإن جوانب النمو الشامل السابقة لها قاسم مشترك، يُطلق عليه "جودة النمو". والشرط الأساسي لتحقيق جميع هذه الجوانب المختلفة للنمو الشامل هو "نمو بجودة جيدة" أو ما يمكن تسميته بجودة النمو Quality of Growth . ويُنظر إلى النمو جيد الجودة على أنه نمو مرتفع ومستدام ومؤاتي اجتماعيًا. وهناك توافق على أن النمو المرتفع على المدى الطويل ضروري لتحقيق تحسينات دائمة في النتائج الاجتماعية، لكن من الواضح بشكل متزايد أن النمو المرتفع وحده قد لا يكون كافيًا في العديد من الحالات. على سبيل المثال، على مدى العقود القليلة الماضية، شهدت العديد من الدول النامية منها مصر فترات نمو مرتفعة ومتسقة نسبيا مع تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي ، علاوة على وجود سياسات اقتصادية سليمة، مصحوبة بدور قوي للمؤسسات. ومع ذلك، سجل عدد قليل نسبيًا من تلك الدول انخفاضات كبيرة في الفقر وعدم المساواة والبطالة . لذلك من المهم لصناع السياسات ومتخذي القرار والأكاديميين تقييم ما إذا كانت "الجودة" الأساسية للنمو جيدة أم لا .

يعتبر الإنفاق الحكومي ثاني اكبر مكون من مكونات الطلب الكلي بعد الإنفاق الإستهلاكي، كما انه يتضمن العديد من عناصر الإنفاق التي تؤثر بشكل ايجابي مباشر

وغير مباشر على عملية النمو وجودته، كالإنفاق على التعليم والصحة والتدريب والبحث العلمي والضمان الإجتماعي وغيرها، ومن ناحية اخرى، فإن إنخفاض كفاءة الإنفاق وسوء التخصيص وعملية تمويل الإنفاق الحكومي من خلال الضرائب والقروض قد تؤثر بالسلب على عملية النمو وجودته، وبالتالي اصبح دور الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي موضوعًا للجدل بين مختلف الآراء الاقتصادية لعدة عقود، فترى وجهة النظر الكلاسيكية، أن هناك علاقة عكسية بين كل من النمو الإقتصادي بشكل عام والإنفاق الحكومي. ولذلك اختار الاقتصاديون ذوو الميول الكلاسيكية اقتصادًا حرًا يجب أن تكون فيه أنشطة الدولة محدودة للغاية. بالنسبة لهم، فإن تدخل الحكومة في الاقتصاد الحر من شأنه أن يعيق النمو الاقتصادي ومن ثم جودته. علاوة على ذلك، رأى Solow(1956) في نموذج النمو الكلاسيكي الخارجي أنه لا يمكن تحقيق نمو الناتج على المدى الطويل من خلال السياسات المالية. علاوة على ذلك، اقترح الكلاسيكيون الجدد، ثلاثة عوامل تدفع معدل النمو على المدى الطويل، هي النمو السكاني، ومعدل نمو القوى العاملة، ومعدل التقدم التكنولوجي، وأن وتيرة النمو الاقتصادي تتباطأ بسبب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. حيث يعتقد الكلاسيكيون الجدد أن الزيادة في النفقات الحكومية، ما لم يتم تمويلها عن طريق خلق النقود (وبالتالي التغييرات في السياسة النقدية)، لن تؤثر على التوظيف ولا على المستوى العام للأسعار Ju-Huang (2006). وبالمثل، فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي، مع ثبات المعروض النقدي، من شأنها أن تؤدي إلى زيادة إلا إلى استبدال الاستثمار الخاص بالإنفاق العام Froyen (2008). وعلى هذا النحو، لا يرى الاقتصاديون الكلاسيكيون أي تأثير سببي ايجابي لزيادة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.

وبشكل عام، فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي وجودة النمو الاقتصادي، قامت الدراسات الحديثة بالتركيز على عملية النمو الإقتصادي ذاتها، دون الإهتمام بشكل كاف بجودة النمو، فقد قامت بعض الدراسات بتحليل قانون توسيع دور الدولة (أو قانون فاجنر) والإطار الاقتصادي الكلي الكينزي لنظرية التنمية. وبالنظر إلى قانون فاجنر لتوسع أنشطة الدولة، ذكر Sinha (1998) أن "أدولف فاجنر ربما كان أول عالم يدرك وجود علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي ونمو أنشطة الدولة".

وبالمثل، أشار Henrekson (1993) من قانون فاجنر إلى ثلاثة أسباب رئيسية لزيادة دور الحكومة في الاقتصاد، وهي، أولاً، انه مع تطور الدولة، سيؤدي التحديث والتصنيع إلى إحلال الأنشطة الخاصة محل الأنشطة العامة، ويؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي على القانون والنظام، فضلاً عن إنفاذ العقود. ثانياً، ستؤدي الزيادة في الدخل الحقيقي إلى توسيع مرونة الدخل في نفقات "الثقافة والرفاهية". واستشهد فاجنر بمجالين هما التعليم والثقافة حيث يمكن للحكومة أن تكون مزودًا أفضل من القطاع الخاص. ثالثًا، كان لا بد من سيطرة الحكومة على الاحتكارات الطبيعية مثل السكك الحديدية بسبب ارتفاع تكلفة تشغيل مثل هذه الاستثمارات الضخمة، وكذلك عدم قدرة القطاعات الخاصة على جمع رؤوس الأموال لتمويل هذه الأنشطة.

ومن ثم يحاول هذا العمل المتواضع إلقاء الضوء على هذه العلاقة الجدلية بين هذين المتغيرين، ودراسة اثر الإنفاق الحكومي على جودة عملية النمو في مصر في الفترة محل الدراسة.

٢. مشكلة الدراسة:

يعتبر الإنفاق الحكومي سلاح ذو حدين في التأثير على جودة عملية النمو الإقتصادي، ففي حين أنه يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق نمو إقتصادي ظاهري، إلا أن عملية التنمية الاقتصادية الشاملة قد تتعرقل بسبب آثار المزاحمة مما ينتج عنه نمو مؤقت بلا تنمية حقيقية. وبالتالي، عندما تزيد الحكومة الإنفاق على حساب ارتفاع الضرائب أو الاقتراض، فقد يؤثر ذلك على الدخل الدائم للمستهلكين وعلى عملية توزيع الدخل بشكل سيء، مما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك الكلي وإنخفاض رفاهية المجتمع. من بين الأسئلة الأساسية في نظرية النمو التي أثارت اهتمام الباحثين وصناع السياسات على مدى القرن الماضي، ما هي العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، أيهما له تأثير أكبر على الآخر؟ على المستوى النظري، كان هناك اتجاهان رئيسيان للاستكشاف: قانون فاجنر ونظرية الاقتصاد الكلي الكينزية. يؤكد قانون فاجنر على النمو الاقتصادي باعتباره المحدد الرئيسي

لزيادة إنفاق القطاع العام، حيث يوفر الاقتصاد المتنامي فرصة لتوليد إيرادات ضريبية إضافية، وبالتالي خلق مساحة مالية لمزيد من الإنفاق الحكومي والإعانات. وعلى العكس من ذلك، في الإطار الكينزي، فإن الإنفاق الحكومي هو الذي ينظم معدل التقدم الاقتصادي. ويبالغ هذا المنظور في أهمية الإنفاق الحكومي ويؤكد الأثر الإيجابي للإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي. وحتى على الجبهة التجريبية، فإن العلاقة السببية بين التقدم الاقتصادي والإنفاق الحكومي لم يتم الاتفاق عليها بالإجماع. وقد تباينت النتائج عبر البلدان بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والفترة الزمنية المستخدمة ومنهجيات البحث المختلفة المستخدمة.

وبالتالي تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال التالي:

ماهو أثر الإنفاق الحكومي على جودة عملية النمو في الاقتصاد المصري في الفترة محل الدراسة؟

٣. اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى التالي:

١- التعرف على مفهوم جودة عملية النمو الإقتصادي.
٢- تحديد محددات جودة عملية النمو الإقتصادي.
٣- التعرف على طبيعة العلاقة والقنوات الناقلة لأثر الإنفاق الحكومي على جودة عملية النمو الإقتصادي.
٤- قياس أثر الإنفاق الحكومي على جودة عملية النمو الإقتصادي في مصر في الفترة محل الدراسة.

٤ - فروض الدراسة:

تسعي الدراسة إلى التحقق من صحة **فرضية رئيسة** مفادهما أن الإنفاق الحكومي يؤثر إيجابيا على جودة النمو في مصر من خلال تأثيره المعنوي على مؤشر

جودة النمو الخاص بالاقتصاد المصري . هذا الي جانب التحقق من صحة **فرضيتين فرعيتين** هما :-

١) أن الإنفاق الحكومي الاستثماري يؤثر إيجابيا على جودة النمو في مصر من خلال تأثيره المعنوي على مؤشر جودة النمو الخاص بالاقتصاد المصري.

٢) أن الإنفاق الحكومي الاستهلاكي يؤثر إيجابيا على جودة النمو في مصر من خلال تأثيره المعنوي على مؤشر جودة النمو الخاص بالاقتصاد المصري.

٥- حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية للدراسة : يهدف البحث الى تحليل البيانات المتاحة عن الإقتصاد المصري بخصوص المتغيرات سالفة الذكر، والتي يتيحها البنك الدولي ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة في الفترة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠٢٣ .
- الحدود المكانية للبحث : يركز البحث على الإقتصاد المصري.

٦- منهجية البحث:

يعتمد البحث على منهج الإقتصاد القياسي وذلك بإتباع الخطوات التالية:

- مراجعة الأدب النظري.
- استنباط فروض الدراسة.
- اختبار فروض الدراسة قياسياً.

٧ - اهمية الدراسة:

الأهمية النظرية للدراسة: لعل موضوع أثر الإنفاق الحكومي على عملية النمو الإقتصادي من الموضوعات الجدلية بالأدب الإقتصادي، الا ان دراسة اثر الإنفاق العام على جودة عملية النمو تعتبر من الموضوعات القليل تناولها لاسيما بالمكتبة العربية.

الأهمية التطبيقية للدراسة: في الفترة التي سبقت ثورة ٢٥ يناير، حقق الإقتصاد المصري طفرة في معدلات النمو لم يسبق لها مثيل، إذ وصل معدل النمو الى ٧% سنوياً، إلا ان مردود النمو الإقتصادي على المجتمع لم يكن على المستوى المطلوب، ومن ثم، تنبع اهمية الدراسة في كونها تدرس مردود عملية النمو الإقتصادي على النواحي الإقتصادية والإجتماعية بالمجتمع، وتلقي بالضوء على السياسات الواجب اتباعها بهذا الصدد.

٨- خطة البحث:

بعد المقدمة ينقسم البحث الى الأقسام التالية

- استعراض الأدب النظري في العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي.
- استعراض الدراسات التطبيقية للعلاقة بين المتغيرين.
- استعراض تطور الإنفاق العام في مصر في الفترة محل الدراسة.
- دراسة مؤشر جودة النمو.
- الدراسة التطبيقية

١- العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي:

دعا الاقتصاديون الكلاسيك إلى الحد الأدنى من التدخل الحكومي المتمثل في توفير السلع العامة وتطبيق القانون وفرض النظام والقيام بتلك الاستثمارات التي لا يمكن للقطاع الخاص إقامتها بشكل مناسب بسبب طبيعتها عالية المخاطر أو غير المربحة (Jibir & Aluthge, 2019) ، وهيمن هذا المبدأ على الاقتصاد العالمي حتى أزمة الكساد العظيم عام ١٩٢٩، والتي كشفت ضعف الفكر الكلاسيكي في مواجهة الأزمات. وفي إطار نماذج النمو الكلاسيكية الجديدة والتي كام في مقدمتها نموذج Solow (1956) وتعديلاته اللاحقة، يتم تحديد النمو الاقتصادي على المدى الطويل أو وضع التوازن طويل الأجل الذي اطلق عليه steady-state بشكل رئيسي من خلال معدلات (اهلاك رأس المال، والنمو السكاني، والتقدم الفني). وعلى الرغم

من أن الضرائب التشويهية distortionary taxation والنفقات الحكومية الإنتاجية يمكن أن تؤثر على ميول الاستثمار البشري أو المادي؛ تؤثر هذه التغييرات فقط على وضع الإستقرار steady-state ، وليس معدل النمو الاقتصادي، حيث يتغير معدل النمو الاقتصادي بشكل مؤقت ويستقر في وضع الإستقرار الجديد (Bleany, et al, 2001) وبالتالي، تستنتج نماذج النمو الكلاسيكية الجديدة أن الإنفاق الحكومي يؤثر فقط على معدل النمو الاقتصادي في المدى القصير.

على العكس من ذلك، تفترض نماذج النمو الداخلي، لاسيما نماذج Barro (1990; 1991) and King and Rebelo (1990) أن الضرائب التشويهية والنفقات الحكومية الإنتاجية ستؤثر على كل من مستوى الناتج ومعدل النمو على المدى الطويل. وتستنتج نماذج النمو الداخلي ايضا، أن الضرائب غير المشوهة والنفقات الحكومية غير المنتجة لا تؤثر على معدل النمو المستقر (Sala-i-Martin & Barro, 1995)

من جانب اخر، وفي الإطار الكلاسيكي ايضاً، ينص قانون فاجنر على وجود علاقة من إتجاه معاكس بين المتغيرين، إذ يقترح ان النمو الإقتصادي سوف يحفز الإنفاق الحكومي، وينص القانون على أنه مع ارتفاع دخل الفرد في بلد ما، ترتفع أيضا حصة الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي - وهو ما يشير ضمنا إلى وجود علاقة إيجابية مباشرة بينهما في إتجاه يمتد من الناتج المحلي الى الإنفاق الحكومي. وبعبارة أخرى، يعمل نمو نصيب الفرد في الدخل على تحفيز الحكومة على زيادة إنفاقها بما يؤثر بشكل مباشر على الرعاية الاجتماعية (التعليم، والصحة، وما إلى ذلك)، وهو ما يشجع بدوره الصناعات على إنتاج المزيد من السلع والخدمات مع ارتفاع الطلب الكلي.

وقد سلط كينز الضوء على إستخدام السياسة المالية خلال فترة الكساد، مع التركيز على التأثير الإيجابي للإنفاق العام المستقل على النمو الاقتصادي، حيث تشير نظرية الطلب الفعال إلى أن الحكومات بحاجة إلى الاستفادة من السياسة المالية الاستباقية كأداة مهمة لتحفيز الأنشطة الاقتصادية والنمو الاقتصادي .وهكذا، يعتقد

أتباع التقليد الكينزي أن التحفيز المالي هو ما يحتاج الاقتصاد إلى تطبيقه مؤقتًا في فترات الركود من قبل حكومة نشطة (Arestis, 2011) .

بالإضافة إلى النظر إلى الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق الاستقرار على المدى القصير وارتفاع معدل النمو على المدى الطويل، يقترح الاقتصاديون الكينزيون، في رؤيتهم للاقتصاد الكلي، أن الإنفاق العام بجميع أنواعه، سواء كان جاري أو رأسمالي، يمكن أن يساهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي، ويتم ذلك من خلال التأثيرات المضاعفة على الطلب الكلي و مستوى الدخل في الاقتصاد .ومن جانبه، برر Poot (2000) صحة "الفرضية الكينزية" مستفيدا من ثلاثة أسباب:

أولاً:- بالنظر إلى أن السلع العامة الخالصة التي تشكل عنصراً ملموس من إجمالي الطلب الكلي، سوف يتم توفيرها من قبل الحكومة، ولاحقاً قد تمتلك الحكومة أو تدير مشاريع ومؤسسات توفر سلعاً شبه عامة أو خاصة، وسوف تفرض الحكومة من خلالها ضوابط وأنظمة لحماية حقوق الملكية وتعزيز كفاءة التخصيص في ظل تحقق الوفورات الخارجية .

ثانياً:- يتأثر توزيع الدخل بضريبة الدخل وتؤثر المدفوعات التحويلية على خلق مجتمع أكثر إنصافاً. وثالثا، تعمل الحكومات غالبا كميسر في الأسواق التي تتمتع بمعلومات غير متماثلة وغير كاملة. وعلى هذا النحو، فمن وجهة نظر الكينزيين والكينزيين الجدد، فإن العلاقة السببية تمتد من الإنفاق الحكومي إلى النمو على العكس من فرضية فاجنر. وتحظى وجهة النظر هذه بدعم متساوٍ من خلال نماذج النمو الداخلي لكل من Romer (1986), Barro (1990) and Rebelo (1991) التي تشرح الدور الرئيسي الذي تلعبه الحكومة في عملية نمو الاقتصاد، وتوصي النماذج بأنه من خلال الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في البنية التحتية، وتكوين رأس المال البشري (التعليم)، والبحث والتطوير، ينبغي للسياسة العامة أن تلعب دورا نشطا في تعزيز النمو الإقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة.

٣- الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الأنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي:

وبالانتقال إلى الجانب التطبيقي، هناك عدد كبير من الدراسات التي بحثت تأثير الإنفاق العام على نمو الناتج، وبحثت فرضية فاجنر في امتداد التأثير من الناتج الى الإنفاق الحكومي، والتي سوف يتم تناولها بإيجاز.

٣-١ الإنفاق الحكومي كمحفز للنمو الإقتصادي:

أثناء تحليل تأثير الإنفاق الحكومي لدول جنوب شرق أوروبا، خلص Shkodra et al. (2022) إلى أن الإنفاق الحكومي له تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي. وتتوافق هذه النتيجة مع تلك التي حصل عليها Alshammary et al., (2022) لعينة مكونة من ٢٠ دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA). وفي هذا الصدد، أظهر Katrakilidis and Tsaliki (2009) في دراستهما للعلاقة السببية بين الإنفاق العام ونمو الناتج، باستخدام بيانات اليونان بين عامي ١٩٥٨ و٢٠٠٤، وجود علاقة توازن طويلة المدى تمتد من الإنفاق العام الى الناتج المحلي وبالتالي تثبت فرضية كينز. كذلك وجد Ebaid and Bahari (2019) باستخدام بيانات الكويت من العام ١٩٧٠ وحتى ٢٠١٥ وبأستخدام نموذج تودا ياماموتو للسببية، وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من الإنفاق إلى النمو الاقتصادي.

قام Forte and Magazzino (2016) بدراسة العلاقة بين الإنفاق العام ونمو الناتج باستخدام بيانات الإقتصاد الإيطالي من عام ١٨٦١ حتى عام ٢٠٠٨، وأثبتت النتيجة وجود علاقة غير خطية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي تأخذ شكل الحرف U. وكشفت الدراسات التي أجراها Gupta (2018) في دولة نيبال من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠١٦ ، ودراسة(2017) Diyoke, et al لعينة من دول جنوب الصحراء الإفريقية عن وجود علاقة إيجابية قوية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي. وهي نفس النتائج التي توصل اليها Dudzeviciute, et al (2018) باستخدام بيانات ثماني دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، و Idris and Bakar (2017) بإستخدام بيانات الإقتصاد النيجيري للعلاقة بين الإنفاق الحكومي ومتوسط دخل الفرد. كما وجد Ihugba and Njoku (2017) تأثيرًا إيجابيًا للإنفاق الحكومي الإجتماعي على نمو الناتج. وقام Chimobi (2016) بدراسة

التكامل المشترك بين الإنفاق الحكومي والدخل القومي في نيجيريا من ١٩٧٠ وحتى ٢٠٠٥ ووجد أن هناك علاقة مستقرة طويلة المدى بين المتغيرين تمتد من الإنفاق الحكومي الى الدخل القومي.

والجدير بالذكر، أن سلسلة الدراسات المذكورة أعلاه تتناقض مع اقتراح نماذج النمو الكلاسيكية الجديدة القائلة بأن النفقات الحكومية لا يمكنها زيادة معدل النمو، الا انها تؤكد رؤية كينز من وجود علاقة إيجابية تمتد من النفقات العامة الى النمو الاقتصادي.

٣-٢ الإنفاق الحكومي كمثبط للنمو الإقتصادي:

في المقابل، قام Oktayer and Oktayer (2012) بالتحقيق في العلاقة بين الإنفاق العام ونمو الناتج باستخدام البيانات التركية للفترة ١٩٥٠-٢٠١٠، ولم يجدا تكاملًا مشتركًا على المدى الطويل بين المتغيرات محل الاهتمام. كما قام Molefe and Choga (2017) بتحليل تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥ باستخدام نموذج VECM. وتشير نتائجهم إلى أن النفقات الحكومية لها علاقة سلبية طويلة المدى مع النمو الاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك، أثبت Olayungbo and Olayemi (2018) باستخدام نموذج تصحيح الأخطاء المتجه للفترة ١٩٨١-٢٠١٥، أن البيانات النيجيرية أن الإنفاق الحكومي له تأثير سلبي وكبير على النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل. أثناء التحكم في الفواصل الهيكلية structural breaks في نموذج ARDL، وهي نفس النتيجة التي توصل اليها Awode and Akpa (2018) بأستخدام بيانات الإقتصاد النيجيري في الفترة من ١٩٨١ وحتى ٢٠١٦ بإستخدام نموذج ARDL ؛ ايضاً بحث Onifase *et al.* (2020) تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي في نيجيريا من عام ١٩٨١ إلى عام ٢٠١٧ باستخدام نموذج ARDL. وأظهرت النتائج أن النفقات الجارية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي،

في حين كانت النفقات الرأسمالية العامة إيجابية ولكن غير معنوية. وفي الوقت نفسه أشار اختبار السببية جرانجر المستخدم إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين النمو ومتغيرات الإنفاق العام.

وبالمثل، درس Srinivasan (2013) العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي ونمو الناتج في الهند. وتشير النتائج إلى اتجاه سببي واحد يمتد من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي في المدى القصير والمدى الطويل.

كما قام Jalles (2019) بالتحقيق في صحة قانون فاجنر في عينة من ٦١ سوقًا متقدمة وناشئة بين عامي ١٩٩٥ و٢٠١٥. وأظهرت الأدلة المستمدة من تحليلات بيانات العينة أن قانون فاجنر يبدو أكثر وضوحاً في الاقتصادات المتقدمة. وعلى نفس المنوال، قام Paparas et al. (2018) بدراسة قانون فاجنر في المملكة المتحدة من ١٨٥٠-٢٠١٠. وكانت النتيجة وجود علاقة طويلة الأجل بين الدخل القومي والإنفاق الحكومي، في حين أن العلاقة السببية ثنائية الاتجاه.

كذلك درس Jamshaid et al. (2010) طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق العام والدخل القومي إلى جانب مختلف المكونات المختارة للإنفاق العام، ونفقات التنمية، والنفقات الإدارية، وخدمة الدين وخدمة الدفاع في باكستان. طبقت دراستهم اختبار السببية تودا-ياماموتو على البيانات السنوية للفترة بين عامي ١٩٧١ و٢٠٠٦، وكان الاستنتاج هو وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي، وهي النتيجة التي دعمت قانون فاجنر. ومع ذلك، عند تصنيفه، لم يكن تأثير الناتج المحلي الإجمالي محسوسًا التأثير إلا على النفقات الإدارية، في حين لم تتأثر نفقات التنمية وخدمة الديون والدفاع. كذلك استخدم Samuel and Oruta (2021) بيانات مفصلة من العام ١٩٨١ وحتى ٢٠٢٠ عن الإنفاق الحكومي في نيجيريا، واستخدما نموذج ARDL وخلصا إلى أن النفقات الجارية على الزراعة والصحة والتعليم لها تأثير سلبي على المدى القصير في حين أن

جميع المتغيرات لها تأثير إيجابية على المدى الطويل. ولم يكن هناك أي دليل قاطع على صحة اي من فرضية فاجنر اوكينز.

كما بحث Churchill, Ugur and Yew (2017) في العلاقة بين الإنفاق العام ونمو الناتج بإستخدام اسلوب الإنحدار الهرمي hierarchical meta-regression analysis لبيانات مستمدة من ٨٧ دراسة لمختلف دول العالم، وأيدت النتيجة الاعتقاد التقليدي بأن حجم الحكومة الكبير يضر بالنمو بالدول المتقدمة.

٤- مؤشر جودة النمو:

قام خبراء صندوق النقد الدولي Montfort Mlachila, et al. (2014) بصياغة مقترح لقياس النمو الشامل عام ٢٠١٤ وأطلقوا عليه مسمى مؤشر جودة النمو Quality of Growth Index وهو مؤشر اقتصادي مركب يهدف أساسا لتقييم حالة الأداء الاقتصادي لمجموعة الدول النامية ، متوسطة ومنخفضة الدخل ، بغية تشخيص مدى استدامة النمو واهتمامه برأس المال البشري. وبناء على ذلك فإن هذا المؤشر يراعي تحقق بعدين رئيسيين هما **البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي،** ولكلا البعدين وزن نسبي متساو نسبته (٥٠%)، ويتضمن الجانب الاجتماعي مؤشرات الصحة والتعليم ولكل منهما وزن نسبي متساو نسبته (٥٠%) ، أما الجانب الاقتصادي فيتضمن أربع مؤشرات فرعية هي **النمو المرتفع** The strength of growth (الذي يعبرعن قوة الاقتصاد) ، **والنمو المستقر** Stability of growth The (الذي يعبرعن الحفاظ بصورة مستمرة على معدل النمو الاقتصادي المرتفع) ، **وتنوع الناتج** Sectoral composition (الذي يعبرعن تنوع مصادر النمو) ، **وتركيب الطلب** Demand composition (الذي يعبرعن قدرة الاقتصاد على الوفاء باحتياجات السوق المحلي والسوق العالمي) ، ولكل منهم وزن نسبي متساو نسبته (٢٥%) كما يوضح الشكل التالي:

شكل رقم (١) مخطط يوضح فكرة ومكونات مؤشر جودة النمو

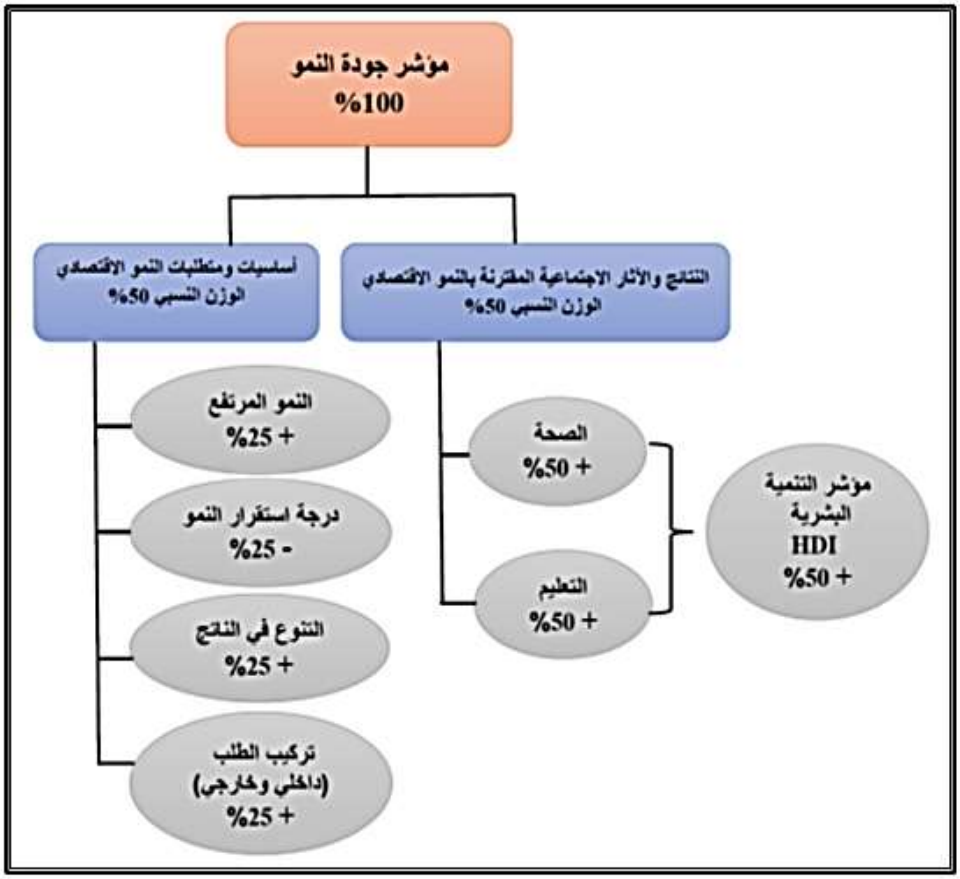

Source : Montfort Mlachila, René Tapsoba, and Sampawende J. A. Tapsoba, A Quality of Growth Index for Developing Countries: A Proposal, IMF Working Paper African Department, September, (2014), p: (6), (adapted).

١-٤ البعد الاقتصادي لمؤشر جودة النمو

أولاً : النمو المرتفع The strength of growth

يقاس النمو في هذا المؤشر بالتغير السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وقد تم اللجوء لهذا المقياس عوضا عن التغير السنوي للناتج المحلي الإجمالي، لأن الأول أكثر انسجاماً وتناغما مع مفهوم النمو المراعي للفقراء والذي يشكل في الأساس مفهوم جودة النمو. إن قوة النمو تشكل جانباً مهماً من جوانب جودة النمو، حيث أن معدل النمو المرتفع يشكل عنصراً ضرورياً للحد من الفقر (Dollar and Kraay, 2002; Dollar et al., 2013) . وعليه، فمن المتوقع أن يؤدي معدل النمو الأعلى إلى الحد بشكل كبير من الفقر، وبالتالي إلى تحسن مؤشر جودة النمو.

ثانياً : النمو المستقر The Stability of growth

يتم قياس استقرار النمو من خلال معكوس معامل التباين لمعدل النمو الذي تم قياسه سابقا بالتغير السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ومن المعروف أن عدم استقرار النمو يؤدي إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة، من خلال "آلية التباطؤ" التي اشار اليها كل من (Ames et al.,2001; Guillaumont and Kpodar, 2006) وتشير الى ان تآكل رأس المال البشري لدى الفقراء في اوقات الصدمات الإقتصادية، من خلال فقدانهم لفرص التعليم الجيد والرعاية الصحية الملائمة، يصعب تعويضه في اوقات مابعد الإزمة. وعلى هذا فمن المتوقع أن تغذي فترة النمو المستقرة بشكل إيجابي أداء مؤشر جودة.

وقد اعتمدت الدراسة على استخدام التباين الشرطي conditional variance المستخرج من نموذج Generalized Autoregressive Conditional Heteroskedasticity (GARCH) كمؤشر للتقلب في معدل النمو، حيث يتم اولا تقدير نموذج المسار العشوائي Random Walk للمتغير محل التحليل x.

$$x_t = \bar{x} + e_t$$

حيث أن $\bar{x}$ هو المتوسط الحسابي للمتغير، و e_t هو إنحراف القيم عن وسطها الحسابي، وبالتالي يمكن اجراء الإنحدار التالي لاستخراج التباين الشرطي:

$$\delta_t^2 = C + \alpha . e_{t-1}^2 + \beta . \delta_{t-1}^2$$

ثالثاً : تنوع الناتج Sectoral composition

إن تنويع مصادر نمو الناتج المحلي الاجمالي يعكس مدى جودة النمو. ويتم قياس التنوع في الناتج بمؤشر يُحسب على أنه واحد ناقص مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (HHI) الخاص بيانات الصادرات. وكلما ارتفع مؤشر تنوع منتجات التصدير، كلما دل ذلك على أن مصادر النمو أكثر تنوعًا. ويكمن الأساس المنطقي لاستخدام تنوع الصادرات بأنها ترتبط بنمو ذو ركيزة قوية وأكثر صمودا علاوة على أن الناتج يكون أقل تقلبا (Papageorgiou and Spatafora, 2012) ، وكلاهما يؤدي إلى ارتفاع مؤشر جودة النمو . وقد اعتمدت الدراسة على استخدام نسبة الصادرات السلعية والخدمات الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لقياس درجة تنوع الناتج .

رابعاً : تركيب الطلب Demand composition

يتم قياس درجة التوجه الخارجي للنمو من خلال صافي الطلب الخارجي (صافي الصادرات) والذي يساوي حجم الطلب الخارجي (الصادرات) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ناقص حجم الطلب المحلي (الواردات) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. ويستند الأساس المنطقي لهذا البعد إلى حقيقة مفادها أن التوجه نحو الخارج للنمو من المرجح أن يزيد من نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الانتاج من خلال عدة آليات، منها عمليات التعلم من خلال الممارسة، واستيراد التكنولوجيا الأكثر تقدماً، ونقل المعرفة، وانضباط السوق العالمية، والمنافسة، والاستثمار الأجنبي المباشر (Diao et al., 2006). ومع ذلك، تجدر الإشارة هنا إلى أن مثل هذا التوجه نحو الخارج للنمو قد يزيد من تعرض الاقتصاد لتقلبات وصدمات خارجية ، وبالتالي فانه يؤدي إلى نمو أكثر تقلباً وأقل جودة في نهاية المطاف.

٤-٢ البعد الاجتماعي لمؤشر جودة النمو

إن النمو المرتفع والمستقر والمتنوع والموجه نحو الخارج قد ثبت أنه غير كافٍ في التخفيف من حدة الفقر بشكل كبير وفي تحسين مستويات المعيشة. لذا فان

الجانب المؤيد للفقراء من مؤشر جودة النمو يتم أخذه من خلال البعد الاجتماعي، وذلك بواسطة الاعتماد على مؤشرات تقيس اثنين من أكثر أبعاد بناء رأس المال البشري الأساسية ، وهما (أ) حياة طويلة وصحية، و(ب) القدرة على الوصول إلى تعليم ومعرفة لائقين ، وكلا المؤشرين معترف به عمومًا في الأدبيات باعتبارهما محركين رئيسيين لاحداث تغيرات ايجابية في مستويات الفقر ، لذا يمكن الاعتماد على مؤشر التنمية البشرية (HDI) لقياس البعد الاجتماعي ككل (Schultz, 1999).

أولاً: الصحة

يقيس الجانب الصحي مدى قدرة سكان الدولة على التمتع بحياة طويلة وصحية من خلال دمج مؤشرين فرعيين فرعيين، وهما: (أ) معكوس معدل وفيات الرضع؛ و (ب) متوسط العمر المتوقع عند الولادة. ويتوافق هذا النهج في قياس الفقر مع نهج أمارتيا سين (Sen, 2003).

ثانياً : التعليم

يُقاس التعليم بمعدل إتمام الدراسة الابتدائية. والدافع الرئيسي لاستخدام هذا المؤشر فقط هو توافر البيانات. وهناك العديد من مؤشرات التعليم التي يمكن استخدامها كبدائل جيدة للمؤشر المختار لقياس المستوى التعليمي في الدولة ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، متوسط سنوات الدراسة ومعدل الالتحاق الصافي بالمدارس الابتدائية وذلك اذا ما توفرت لها سلسة متصلة من البيانات . وقد اعتمدت الدراسة على استخدام مؤشر التنمية البشرية (HDI) لقياس البعد الاجتماعي في مجمله .

٥- النموذج المقترح:

يعتمد النموذج المقترح على اجراء انحدار لمتغير يمثل المؤشر الخاص بجودة النمو الإقتصادي السابق شرحه، على ثلاث متغيرات رئيسية، وهي نسبة الإنفاق الحكومي الإستثماري الى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الإنفاق الحكومي

الإستهلاكي الى الناتج المحلي الإجمالي، ومتغير صوري Dummy variable يمثل التغير في السياسة المالية في مصر منذ العام ٢٠١٤.

والهدف من استخدام نسب الإنفاق الحكومي وليس القيم الفعلية للإنفاق الحكومي يرجع للأتي:

- التخلص من المشاكل الخاصة بالقيم الحقيقية للأنفاق لاسيما في ظل ارتفاع معدلات التضخم في مصر في الأونة الأخيرة.
- بيان مدى التغير الفعلي في الأنفاق الحكومي بالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي.
- كانت معظم الدراسات السابقة تستخدم الإنفاق الحكومي الفعلي ولم تستخدم نسب الإنفاق، والتي بدورها تعطي انطباع اكبر لحجم التدخل الحكومي بالإقتصاد.
- محاولة جعل البيانات اكثر استقراراً من الناحية الإحصائية.

٥-١ المتغيرات المستخدمة:

- Ind المؤشر المستخدم للتعبير عن جودة النمو.
- Gi الإنفاق الحكومي الإستثماري الى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- Gc الإنفاق الحكومي الإستهلاكي الى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- D متغير صوري يأخذ الرقم ١ من العام ٢٠١٤ ويأخذ القيمة صفر فيما قبل ذلك.

وسوف يتم تقدير العلاقة بين المتغيرات بالشكل التالي:

$$Ind_t = \beta_0 + \beta_1 gi_t + \beta_2 gc_t + \beta_3 D$$

٥-٢ المنهجية المستخدمة:

إختبار إستقرار السلاسل الزمنية Time series stationary test:

يتم القيام بإختبارات الإستقرار للسلاسل الزمنية للمتغيرات السابقة بإختبار ديكي فولر المطور Augmented Dickey-Fuller test ، ويتلخص الإختبار السابق لإختبار إستقرار السلسلة Y في اجراء الإنحدار الاتي:

$$\Delta Y_t = \beta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{k} \rho_i \Delta Y_{t-i} + e_t$$

حيث أن:

$$H_0: \beta = 0$$

$$H_1: \beta \neq 0$$

حيث ان قبول فرض العدم يعني أن السلسلة غير مستقرة، في حين أن قبول الفرض البديل يعني العكس، وفي حال عدم إستقرار السلسلة عند مستواها الأولي at level يتم اخذ الفروق الأولى وإعادة إختبار الإستقرار، فاذا كانت الفروق الأولى مستقرة يقال على السلسلة أنها متكاملة من الدرجة الأولى.

التكامل المشترك Co-Integration وآلية تصحيح الخطأ Error Correction Mechanism:

بشكل عام، يمكن القول انه لو كان هناك سلسلتين غير مستقرتين وتم تكوين معادلة إنحدار بينهما وكان حد الخطأ العشوائي الناتج من هذا الإنحدار مستقرا، فثمة علاقة سببية طويلة الأجل بين هاتين السلسلتين، وهو ما يعرف باسم التكامل المشترك بين سلسلتين زمنيتين، اي وجود آلية تمنع الخطأ العشوائي الناتج من معادلة الإنحدار الأساسي من الإنحراف بعيدا عن المتوسط طويل الأجل المساوي للصفر، وهي الآلية التي تسمى باسم آلية تصحيح الخطأ Error Correction Mechanism.

وهناك إختبار طور من قبل Soren Johansen، ويقوم على حساب مايعرف باحصاء الأثر trace statistics واحصاء القيمة الذاتية eigenvalue statistics ، وفرض العدم في ظل ال trace statistics يقوم على أن عدد متجهات التكامل المشترك اقل من او يساوي عدد محدد (١ او ٢ او ٣)، وفي حالة التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فسوف يكون المسار الزمني مرتبطاً بحيث يصحح

المتغير التابع مسارة تبعا لمسار المتغير المستقل من خلال للخطأ العشوائي في الفترات السابقة.

٥-٣ تقدير النموذج:

إختبار جذر الوحدة unit root test:

بدراسة جذر الوحدة بإستخدام إختبارات Augmented Dickey-Fuller & للتأكد من إستقرار المتغيرات وجد أن جميعها مستقرة عند الفرق الأول.

Augmented Dickey-Fuller test statistic for Ind						
	Level			1st difference		
	Intercept	Intercept & trend	none	Intercept	Intercept & trend	none
t-Statistic	-1.621636	-2.696849	-0.609876	-5.069752	-4.940476	-5.140080
prob	0.4603	0.2444	0.4452	0.0003	0.0020	0.0000

Augmented Dickey-Fuller test statistic for Gi						
	Level			1st difference		
	Intercept	Intercept & trend	none	Intercept	Intercept & trend	none
t-Statistic	-0.018358	-1.331356	1.098155	-4.816396	-5.327024	-4.773620
prob	0.9499	0.8615	0.9256	0.0005	0.0008	0.0000

Augmented Dickey-Fuller test statistic for Gc						
	Level			1st difference		
	Intercept	Intercept & trend	none	Intercept	Intercept & trend	none
t-Statistic	-1.523329	-2.409321	1.553966	-5.530495	-5.549538	-5.035793
prob	0.5092	0.3681	0.9677	0.0001	0.0004	0.0000

٥-٤ إختبار التكامل المشترك Co-Integration test:

وبعد ذلك تم اجراء إختبار يوهانسن للتكامل المشترك الذي نتج عنه وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات، ويشير الإختبار إلى وجود علاقة تكاملية بين المتغيرات بمستوى معنوية اقل من ٥%.

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.700914	58.82618	47.85613	0.0034
At most 1	0.450573	23.82251	29.79707	0.2080
At most 2	0.170592	6.455011	15.49471	0.6417
At most 3	0.034919	1.030754	3.841466	0.3100

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

*** denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level**

****MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values**

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.700914	35.00367	27.58434	0.0046
At most 1	0.450573	17.36750	21.13162	0.1554
At most 2	0.170592	5.424256	14.26460	0.6876
At most 3	0.034919	1.030754	3.841466	0.3100

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

*** denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level**

****MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values**

٥-٥ تقدير معلمات النموذج بإستخدام Engel-Granger Two Step Method:

وبالتالي تم اجراء الإنحدار وكانت المعلمات كالاتي:

Sample: 1 33
Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.594759	1.893414	1.898559	0.0676
GI	0.303339	0.127641	2.376501	0.0243
GC	-0.048555	0.181253	-0.267885	0.7907
D01	-3.425899	0.980376	-3.494475	0.0015

R-squared	0.587726	Mean dependent var	5.081093
Adjusted R-squared	0.545077	S.D. dependent var	2.504897
S.E. of regression	1.689504	Akaike info criterion	3.999959
Sum squared resid	82.77825	Schwarz criterion	4.181354
Log likelihood	-61.99933	Hannan-Quinn criter.	4.060993
F-statistic	13.78050	Durbin-Watson stat	1.067735
Prob(F-statistic)	0.000009		

حيث توضح النتائج ان للاستثمار الحكومي اثر ايجابي معنوي على جودة النمو الإقتصادي، فكلما ارتفع الإنفاق الحكومي الإستثماري ب ١% من الناتج المحلي الإجمالي، يرتفع مؤشر جودة النمو ب ٠.٣٠٣ درجة. كما تشير النتائج الى ان التحول في السياسة المالية منذ العام ٢٠١٤ كان له اثر سلبي في مؤشر جودة النمو، فهذا التحول خفض المؤشر ب ٣.٤٢ درجة تقريبا. كذلك تشير النتائج الى التأثير السلبي للإنفاق الحكومي الإستهلاكي ولكن لايمكن اعتماد هذه النتيجة لإنخفاض المعنوية الإحصائية.

٦-٥ نموذج تصحيح الخطأ:

ويوضح العلاقة في الأجل القصير ومن الواضح ضعف معنوية كافة المتغيرات باستثناء حد الخطأ العشوائي، لتكون فترة تصحيح الخطأ هي ٢.١٦ سنة.

Sample (adjusted): 2 33
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.054594	0.253999	0.214937	0.8314
D(GI)	-0.047096	0.174863	-0.269332	0.7896
D(GC)	0.077147	0.280002	0.275523	0.7849
E(-1)	-0.462408	0.154295	-2.996915	0.0057

النتائج:

١) النمو الشامل هو النمو السريع، واسع النطاق والذي يضم تحت مظلته كافة القطاعات، ويتسم بالاستمرارية والاستدامة ، ويشمل جزءاً كبيراً من القوى العاملة في الدولة ومحتويا للفقراء من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة. والشرط الأساسي لتحقيق جميع هذه الجوانب المختلفة للنمو الشامل يمكن تسميته بجودة النمو Quality of Growth . حيث يُنظر إلى النمو مرتفع الجودة على أنه نمو مرتفع ومستدام ومؤاتي اجتماعيًا.

٢) ان للاستثمار الحكومي اثر ايجابي معنوي على جودة النمو الإقتصادي، (وقد يرجع ذلك لأثر الإستثمار العام على معدل النمو الذي يعد احد مكونات مؤشر جودة النمو)، فكلما ارتفع الإنفاق الحكومي الإستثماري ب ١% من الناتج المحلي الإجمالي، يرتفع مؤشر جودة النمو ب ٠.٣٠٣ درجة.

٣) ان التحول في السياسة المالية منذ العام ٢٠١٤ بالتوجه نحو المشروعات القومية الكبيرة وتخفيض دعم بعض السلع، كان له اثر سلبي في مؤشر جودة النمو، فهذا التحول خفض المؤشر ب ٣.٤٢ درجة تقريبا.

٤) تشير النتائج الى التأثير السلبي للإنفاق الحكومي الإستهلاكي ولكن لايمكن اعتماد هذه النتيجة لإنخفاض المعنوية الإحصائية.
٥) ضعف المعنوية الإحصائية لاثر الإنفاق الحكومي بشقيه الإستثماري والإستهلاكي في الأجل القصير.
٦) يوجد فترة تصحيح الخطأ مقدارها ٢.١٦ سنة لازمة لتحقيق اثر الإنفاق الحكومي في جودة النمو.

التوصيات:

١) توصي الدراسة بالإهتمام بمعايير جودة النمو متمثلة في تحقيق النمو الشامل من خلال النمو السريع المتوازن بين القطاعات، الذي يتسم بالاستمرارية والاستدامة ، ويشمل جزءاً كبيراً من القوى العاملة في الدولة ومحتويا للفقراء من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة. وهو الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في جوانب السياسة مالية المتبعة في مصر، بحيث تسعى الى استقرار معدل النمو واستفادة جميع طبقات المجتمع منه، لاسيما الطبقات الفقيرة.
٢) حتى تتمكن مصر من رفع كفاة وجودة النمو يجب على الدولة العمل في اتجاهين **أولهما:** لا بد أن يعمل متخذ القرار في مصر على خفض الإنفاق الحكومي غير الضرورى وتدنيته إلى أقل مستوى ممكن وعلى وجه الخصوص شقه الاستهلاكي ، **وثانيهما**: تبني عدد من التدابير والاجراءات التكميلية التى تهدف إلى رفع كفاءة الانفاق العام الاجمالي ومنها مكافحة الفساد والغاء الواسطة والمحسوبية وتفعيل دور الجهات الرقابية على أداء الحكومة.
٣) يجب العمل على زيادة الإنفاق الحكومي الداعم لجودة النمو من خلال تحقيقه لمعدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستمرة ومستقرة مقترنة بهيكلي انتاج وطلب متنوعين تدعم جميعها البعد الاجتماعي ككل وتحديدا في مجالي التعليم والصحة .

المراجع:

1) Alshammary, M. D., Khalid, N., Karim, Z. A., & Ahmad, R., (2022). Government expenditures and economic growth in the MENA region: A dynamic heterogeneous panel estimation. *International Journal of Finance & Economics, 27*(3), pp. 3287-3299.
2) Ames, B., W. Brown, S. Devarajan, and A. Izquierdo, (2001) "Macroeconomic Policy and Poverty Reduction," International Monetary Fund and World Bank. Available on the following website: https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/macropol/eng/
3) Arestis, Philip., (2011). Fiscal policy is still an effective instrument of macroeconomic policy. *Panoeconomicus, 58*(2), pp. 143-156.
4) Awode, S. S. & Akpa, E.O. (2018). Testing Wagner's law in Nigeria in the short and longrun. AUDOE, 14(7), 7-23.
5) Barro, R. J. (1990). Government spending in a simple model of endogenous growth. Journal of Political Economy, 98(5), 103-125.
6) Barro, R. J. (1991). Economic growth in a cross section of countries. Quarterly Journal of Economics, 106, 407-443.
7) Bleaney, M., Gemmell, N. F. & Kneller, R. (2001). Testing the endogenous growth model: public expenditure, taxation, and growth over long run. Canadian Journal of Economics, 34(1), 36-57.
8) Chimobi, O. P. (2016). Government expenditure and national income: A causality test for Nigeria. European Journal of Economic and Political Studies, 2(2), 1-11.
9) Churchill, S. A., Ugur, M., & Yew, S. L. (2017). Does government size affect per-capita income growth? A hierarchical meta-regression analysis. Economic Record, 93(300), 142-171.
10) Diao, X., J. Rattsø, and H. E. Stokke, 2006, "Learning by Exporting and Structural Change: A Ramsey Growth Model of Thailand", *Journal of Policy Modeling*, Vol. 28, pp. 293–306 , P (294-295).

11) Diyoke, K. O., Yusuf, A., & Demirbas, E. (2017). Government expenditure and economic growth in lower middle income countries in Sub-Saharan Africa: an empirical investigation. Asian Journal of Economics, Business and Accounting, 5(4) 1-11.
12) Dollar, D., T. Kleineberg, and A. Kraay, 2013, "Growth is Still Good for the Poor," World Bank Policy Research Working Paper No. 6568 (Washington: World Bank), P (4).
13) Dollar, D.and Kraay, A., 2002, "Growth is Good for the Poor," *Journal of Economic Growth*, Vol. 7, No. 3, pp. 195–225 , P(195-196).
14) Dudzeviciute, G., Simelyte, A., & Liucvaitiene, A. (2018). Government expenditure and economic growth in the European Union countries. International Journal of Social Economics, 45(2), 372-386.
15) Ebaid, A., & Bahari, Z. (2019). The nexus between government expenditure and economic growth: evidence of the Wagner's law in Kuwait. Review of Middle East Economics and Finance, 15(1), 1-9.
16) Forte, F. & Magazzino, C. (2016). Government size and economic growth in Italy: a time series analysis. European Scientific Journal, 12(7), 149-168.
17) Froyen, Richard T., (2008). *Macroeconomics: Theories and Policies* (9th Ed.). Prentice Hall: Upper Saddle River.
18) Guillaumont Jeanneney, S. and R. Kpodar, 2006, "Financial Development, Financial Instability and Poverty," CERDI Working Paper #E.2006.7 , P(7:9).
19) Gupta, R. (2018). The impact of government expenditure on economic growth in Nepal. Available at SSRN3099218. https://ssrn.com/abstract=3099218 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3099218.

20) Henrekson, Magnus, (1993). Wagner's law: a spurious relationship. *Public Finance, 48*(2), pp. 406-415.
21) Ianchovichina, E. and S. Lundstrom Gable, ٢٠١٢ forthcoming, in Chapter 8 in Arezki et al. (eds) Commodity Price Volatility and Inclusive Growth in Low-Income Countries , International Monetary Fund, P(147).
22) Idris, M., & Bakar, R. (2017). Public sector spending and economic growth in Nigeria: In search of a stable relationship. Asian Research Journal of Arts & Social Sciences, 3(2), 1-19.
23) Ihugba O.A., Njoku A.C. (2017). Social and community services government expenditure and Nigeria's economic growth. In: Tsounis N., Vlachvei A. (eds) Advances in Applied Economic Research. Springer Proceedings in Business and Economics. Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-319-48454-9 5.
24) Jalles, Joao, (2019). Wagner's law and governments' function: granularity matters. *Journal of Economic Studies, 46*(2), pp. 446-466.
25) Jamshaid, Ur R., Iqbal, Asim., and Siddiqi, Wasif M., (2010). Cointegration-Causality analysis between public expenditures and economic growth in Pakistan. *European Journal of Social Sciences, 13*(4), pp. 556-565.
26) Jibir, A. & Aluthge, C. (2019). Fiscal Policy Operation in Nigeria: Trends, Magnitude and Challenges. Turkey: KSP Book Publishers.
27) Ju-Huang, Chiung, (2006). Government expenditures in china and Taiwan: do they follow Wagner's law? *Journal of Economic Development, 31*(2), pp. 139-148.
28) Katrakilidis, C. & Tsaliki, P. (2009). Further evidence on the causal relationship between spending and economic growth: the case of Greece, 1958-2004. Acta Oeconomica, 59(1), 57-78.

29) King, R. & Rebelo, S. (1990). Public policy and economic growth; developing neoclassical implications. Journal of Political Economy, 98, S126-S1511.

30) Molefe, K., & Choga, I. (2017). Government expenditure and economic growth in South Africa: a vector error correction modeling and Granger Causality Test. Journal of Economics and Behavioral Studies, 9(4), 164-172.

31) Montfort Mlachila, René Tapsoba, and Sampawende J. A. Tapsoba, A Quality of Growth Index for Developing Countries: A Proposal, IMF Working Paper African Department, September, (2014), p: (٦).

32) Oktayer, A., & Oktayer, N. (2012). Testing Wagner's Law for Turkey: Evidence from a Trivariate Causality Analysis. Prague Economic Papers, 2, 284-301.

33) Okun, Arthur, 1975, Equality and Efficiency: The Big Tradeoff (Washington: Brookings Institution Press) , (pp. 63-85) .

34) Olayungbo, D. O. & OlayemI, O. F. (2018). Dynamic relationships among non-oil revenue, government spending and economic growth in an oil producing country: Evidence from Nigeria. Future Business Journal, 4(2), 246-260.

35) Onifase, S. T., çevik, S., Erdogan, S., Asongu, S., and Victor, F., (2020). An empirical retrospet of the impacts of government expenditures on economic growth: new

evidence from the Nigeria economy. *Economic Structure, 9*, http://doi.org/10.1186/s40008-020-0186-7.

36) Papageorgiou, C., and N. Spatafora, 2012, "Economic Diversification in LICs: Stylized Facts and Macroeconomic Implications", IMF Staff Discussion Note No. SDN/12/13 (Washington: International Monetary Fund) , P (5:9).

37) Paparas, D., Richter, C., and Kostakis, L., (2018). The validity of Wagner's law in the United Kingdom during the last two centuries. International Economics and Economic policy. https://doi.org/10.1007/s10368-018-0417-7.

38) Rahul Anand ; Saurabh Mishra ; Shanaka J Peiris , 2013 , Inclusive Growth: Measurement and Determinants , International Monetary Fund , P (3).

39) Rebelo, Sergio. (1991). Long run policy analysis and long run growth. *Journal of Political Economy 99*, pp. 500-521.

40) Romer, Paul M., (1986). Increasing returns and long-run growth. *Journal of Political Economy 94*, pp. 1002-1037.

41) Sala-i-Martin, X., & Barro, R. J. (1995). Technological diffusion, convergence and growth. Centre for Economic Policy Research, London (United Kingdom). NBER Working Paper, Cambridge, 16.

42) Samuel, U. D., & Oruta, I. L. (2021). Government expenditure and economic growth in Nigeria: A disaggregated analysis. *Path of Science*, *7*(11), 4022-4035.

43) Schultz, P., 1999, "Health and Schooling Investments in Africa", *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 13, No. 3, pp. 67–88 , P(67-68).

44) Sen, A., 2003, "Concepts of Poverty", in: *Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation*, (Oxford: Oxford Scholarship Online), Chapter 2 , (11:13) .

45) Shkodra, J., Krasniqi, A., & Ahmeti, N., (2022). THE IMPACT OF GOVERNMENT EXPENDITURE ON ECONOMIC GROWTH IN SOUTHEAST EUROPEAN COUNTRIES. *Journal of Management Information & Decision Sciences, 25*.

46) Sinha, Dipendra, (1998). Government expenditure and economic growth in Malaysia. *Journal of Economic Development, 23*(2), pp. 71-80.

47) Solow, R. (1956). A contribution to the theory of economic growth. Quarterly Journal of Economics, 71, 65-94.

48) Srinivasan, P. (2013). Causality between public expenditure and economic growth: the Indian case. Journal of Economic and Management, 7(2), 335-340.